الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.391

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2019
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٩١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دجاني (نائب الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

عرض المستجدات المتعلقة بأنشطة اللجنة والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

إحاطة من مدير المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك، بشأن التطورات الأخيرة

مستجدات تقدمها الدول الأعضاء عن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-14609 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد نيانغ (السنغال)، تولى رئاسة الجلسة السيد دجاني (إندونيسيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقرَّ جدول الأعمال.

عرض المستجدات المتعلقة بأنشطة اللجنة والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

٢ - **الرئيس:** قال إن المكتب استعرض في معتكفه السنوي الرابع، المعقود في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، تنفيذ القرارات المتخذة في معتكف عام ٢٠١٧ وأثناء الاجتماعات السابقة للمكتب، وقيّم أنشطة اللجنة المنفذة في عام ٢٠١٨. وأشار إلى أن أعضاء المكتب اتفقوا على أن دعوة متكلمين رفيعي المستوى إلى اجتماعات اللجنة في نيويورك تشكل ممارسة مفيدة، وأن منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين والمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس ينبغي أن يُعقدا على أساس سنوي، إلى جانب المشاورات الدورية مع منظمات المجتمع المدني. ونظرا لأن أعضاء المكتب اعتبروا زيارات الوفود شكلا أكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة من أشكال العمل مع الدول الأعضاء، فإن هذه الزيارات ستستمر في عام ٢٠١٩. وناقش الأعضاء أيضا استراتيجية للعمل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن، تتألف من العمل مع الممثلين الدائمين والمجموعات الإقليمية والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وقرر المكتب التواصل على نحو أوثق مع أعضاء اللجنة من أجل تعزيز مشاركتهم في أنشطة اللجنة.

٣ - وتناول أنشطة التوعية المقبلة، فقال إن العديد من الأعضاء أعربوا عن حاجة اللجنة إلى مكافحة الخطاب الأحادي الجانب عن القضية الفلسطينية وتصوير ولاية اللجنة على أنها معادية لإسرائيل. وتحقيقا لهذه الغاية، وبالنظر إلى المناخ السياسي الحالي، وافق المكتب على زيادة أنشطة اللجنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى دعوة مكتب الفريق العامل للاجتماع لصياغة رسالة موحدة يستخدمها أعضاء اللجنة في أنشطة التوعية التي يقومون بها.

٤ - وأشار فيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ٢٠١٩ إلى أن منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين سيعقد في أيار/مايو أو حزيران/يونيه، وأنه يجري النظر في أماكن عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي.

٥ - وأضاف أنه في اجتماع المكتب مع الأمين العام في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، أقر الأمين العام والمكتب بالأهداف المشتركة، وتعهدا ببذل كل جهد ممكن لضمان استدامة الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتعزيز الوحدة فيما بين الفلسطينيين وعملية السلام على أساس حل الدولتين. وشملت مواضيع المناقشة الأخرى الدعم المقدم إلى لجنة التحقيق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة على السياج المحيط بين إسرائيل وقطاع غزة خلال احتجاجات عام ٢٠١٨، وتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين الفلسطينيين.

٦ - وانتقل إلى الزيارة المقبلة التي سيقوم بها وفد من اللجنة إلى بروكسل وبرلين من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فقال إن الهدف من الزيارة هو تعزيز الدعم السياسي والدبلوماسي من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وبلجيكا للحل القائم على وجود دولتين، والاعتراف بدولة فلسطين، وحماية المدنيين الفلسطينيين؛ وإشراك منظمات المجتمع المدني الإقليمية والمحلية وحركات التضامن الفلسطينية العاملة في جميع أنحاء أوروبا.

٧ - واختتم كلمته قائلا إن أنشطة اللجنة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ستتضمن عقد اجتماع خاص يحضره الأمين العام ورئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن، وافتتاح معرض.

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة (A/AC.183/2018/CRP.2)

٨ - **السيد إنغوانيز** (مالطة)، المقرر: عرض مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العام (A/AC.183/2018/CRP.2)، الذي وُزّع على أعضاء اللجنة قبل الاجتماع، وقال إن الأمانة العامة ستواصل تحديث التقرير، حسب الاقتضاء، بالتشاور مع المقرر، لتضمينه أي مستجدات جديدة قد تحدث قبل تقديم التقرير إلى الجمعية العامة.

٩ - *اعتُمد مشروع التقرير.*

١٠ - **الرئيس:** قال إنه وفقا للممارسة المتبعة، فإن التقرير المعتمد سيحال إلى الأمين العام لتقديمه إلى الجمعية العامة. وبالإضافة إلى

ذلك، ووفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٧٢/١٣، سيطلب من الأمين العام أن يعمم التقرير على جميع الهيئات المختصة للأمم المتحدة، ويحثه على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

١١ - **السيدة رودريجز كاميخو** (كوبا): رحبت بالتقرير وقالت إنّ قرار حكومة الولايات المتّحدة إعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إلى هذه المدينة شكّل موضوعا للعديد من البيانات الصادرة عن المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة. وأضافت أن وزارة خارجية كوبا أعربت عن بالغ قلقها ورفضها للإعلان الصادر من جانب واحدة عن رئيس الولايات المتحدة بشأن القدس، واصفة إياه بأنّه انتهاك جسيم وسافر لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينطوي قرار الولايات المتحدة على تغيير في الوضع التاريخي للقدس، وينتهك المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية والإسلامية، مع ما يترتّب على ذلك من عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الإقليميين. وستواصل كوبا حثّ مجلس الأمن على تحمّل مسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير اللازمة فيما يتصل بإسرائيل.

١٢ - وأشارت إلى أن التوسع في المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمر على الرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن التي أعلنت أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي. واستمرت عمليات هدم المنازل المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتزداد حالة الأونروا سوءا، إذ أن الوكالة تواجه عجزا قدره ٢٤٨ مليون دولار في أعقاب قرار الولايات المتحدة وقف إسهامها، في وقت يشهد تزايدا في عدد اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

١٣ - وأضافت أن مئات من الفلسطينيين المشاركين في مسيرة العودة الكبرى منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ قُتلوا أو أُصيبوا على يد القوات الإسرائيلية التي أطلقت نيران الذخيرة الحية، على الرغم من نداءات الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات من أجل وضع نهاية للعنف ضد المدنيين الفلسطينيين. وأصدرت اللجنة بيانا طالب السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالتزامها بحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها، وفقا للقانون الدولي، وإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة الذي يمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي.

١٤ - ومضت قائلة إنه بعد نصف قرن من الاحتلال و ٧٠ عاما منذ النكبة، فإن البديل الوحيد المتبقي هو مضاعفة الجهود لتحقيق سلام مستدام، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على اللجنة أن تواصل الوفاء بولايتها الهامة. وستواصل كوبا العمل بلا كلل لدعم إيجاد حل عادل ودائم للنزاع على أساس حل الدولتين.

١٥ - **السيد غيرتز** (ناميبيا): كرر المشاعر التي أعرب عنها ممثل كوبا، فقال إنه لا يمكن إنكار حقوق الشعب الفلسطيني إلى أجل غير مسمى، وأن الوقت بدأ ينفد بالنسبة لمحاولات دعم هذه الحقوق. وأعرب عن تقديره للعمل الجدير بالثناء للأمانة العامة في إعداد التقرير، وحث أعضاء اللجنة على المثابرة في إيجاد حل للصراع الذي طال أمده.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

١٦ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت مرحبة بالتقرير السنوي للجنة، إن من الملح أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للجنة أن تنفذ التوصيات الواردة فيه من أجل وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى حل عادل ودائم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، والحل المعتمد دوليا القائم على وجود دولتين، والتوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وفي هذا الصدد، أعربت عن امتنانها لاعتراف كولومبيا مؤخرا بدولة فلسطين وعن أملها في أن تساعد هذه التعبيرات عن التضامن على تحفيز الكفاح.

١٧ - وأضافت أن وفدها يحث اللجنة، على غرار السنوات السابقة، على التواصل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية من أجل توليد الدعم للتوصيات، في سياق الدفع المتعدد الأطراف نحو السلام. وينبغي للجنة أيضا أن تحث مجلس الأمن على التمسك بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قراراته، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتُفِق على نطاق واسع أنه يشكل المخطط الأكثر قابلية للتطبيق من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، ودعم الجهود الرامية إلى حماية الشعب الفلسطيني.

١٨ - وأشارت إلى أن المنعطف الحالي يشكل تهديدا خطيرا للنظام الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة ولسيادة القانون على النحو المنصوص عليه في الميثاق والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة. وتعد هذه العناصر أساسية لوضع حد للظلم التي عاني منه الشعب الفلسطيني لأكثر من سبعة عقود وللصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، فإن الإفلات من العقاب والتجاهل الصارخ للقانون آخذ في الازدياد. وأعربت عن أملها في أن تقود اللجنة الجهود الجماعية العاجلة اللازمة لمواجهة تلك التحديات العالمية، وفاءً بالمسؤولية الدائمة للمنظمة تجاه قضية فلسطين حتى يتم حلها.

١٩ - ومضت قائلة إن حالة الشعب الفلسطيني استمرت في التدهور في الأسابيع الأخيرة، مع تكثيف حكومة إسرائيل المحتلة، التي تزيدها الولايات المتحدة الأمريكية جرأة، خطابها المعادي للفلسطينيين ومحاولة إضفاء الشرعية على أعمال مثل هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين. وصاحب هذه التدابير أعمال عنف وتدمير ارتكبتها قوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون على أرض الواقع. وتقدم عمليات الاعتقال والسجن، والعقاب الجماعي، والقيود المفروضة على الحركة، والاعتداءات العسكرية أمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الفلسطينيين على أساس يومي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني وتدهور الظروف المعيشية، ولا سيما في غزة، يعمقان اليأس الفلسطيني، ويقللان من القناعات بأن العدالة والسلام أمران ممكنان ويثيران أسئلة حول فعالية النظام الدولي الذي اعتمد عليه شعبها منذ فترة طويلة بعد أن اختار طريق الدبلوماسية.

٢٠ - واستطردت قائلة إنه من بين الاعتداءات الوحشية الأخرى على الحقوق الفلسطينية اعتماد الكنيست لما يسمى بقانون ''الدولة القومية''، والتحريض المستمر في الحرم الشريف، وإعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت الحكومة قرارًا عقابيًا بقطع التمويل عن الأونروا وحاولت إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، في حيلة ساخرة لإزالة قضية اللاجئين من على طاولة المفاوضات قبل تقديم ما يسمى باتفاق السلام. وذكرت أن هذه المحاولات تتجاهل الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يتعلق باللاجئين وتتجاهل حقيقة أن محنة اللاجئين الفلسطينيين لطالما كانت قضية الوضع النهائي الحاسمة لتحقيق حل عادل وسلمي. وفي هذا الصدد، شددت على أن وضع اللاجئ مُحدد بوضوح بموجب القانون الدولي وأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين أعيد تأكيدها سنويًا من قبل الجمعية العامة بأغلبية شبه متفق عليها، وبالتالي، لا يمكن أن ينكرها بلد واحد. وأضافت أن إسرائيل تواصل التهرب من المساءلة عن خلق مشكلة اللاجئين وتقويض توفير المساعدات التي تقدمها الأونروا إلى ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لدى الوكالة، كما يتضح من التهديد الأخير من قِبل ما يسمى رئيس بلدية القدس بطرد الأونروا من القدس الشرقية المحتلة.

٢١ - وقالت إن حكومتها ترفض بشدة هذه الأعمال، وتصر على ضرورة تطبيق القانون الدولي على كل جانب من جوانب الصراع، بما في ذلك قضايا الوضع النهائي الأساسية، وهي القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والحدود، والمياه، والأمن، والسجناء. وعلاوة على ذلك، تدين قانون ''الدولة القومية'' المشين، الذي يكرس التمييز بشكل فعال في التشريع من خلال جعل الفلسطينيين في وضع من الدرجة الثانية في أحسن الأحوال والفصل العنصري في أسوأ الأحوال. وأضافت أن الهدف الرئيسي لذلك القانون هو تفضيل الشعب اليهودي من جميع الجوانب، بما في ذلك الحق في الأرض وحق تقرير المصير وحق العودة.

٢٢ - وأضافت أنه على الرغم من التوترات المتزايدة في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، فإن الكثير من عبارات الإعراب عن دعم المجتمع الدولي والمساهمات السخية للوكالة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين مشجعةٌ. ومع مواجهة الأونروا عجزا شديدا أدى إلى إضعاف قدرتها على الحفاظ على المساعدة الحيوية في جميع المجالات، فإن الدعم السياسي والمالي المستمر من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية يعد أمراً ملحاً. وأعربت عن أملها في أن يكون الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة المقبلة للجمعية العامة بمثابة فرصة لتعبئة دعم إضافي والتوعية بالحالة. وفي هذا الصدد، دعت أعضاء اللجنة إلى المساعدة في هذا الجهد ومتابعة تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين الفلسطينيين.

٢٣ - واختتمت قائلة إنه في حين أن التحديات التي يواجهها شعبها خطيرة وكثيرة، فإن دولة فلسطين، اقتناعا منها بسلامة النظام الدولي كضامن للعدالة والسلام، لا تزال ملتزمة بالسعي إلى حل سلمي قائم على أساس القانون وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب مضاعفة الجهود المبذولة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي تتعرض لخطر جسيم.

إحاطة من مدير المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك، بشأن التطورات الأخيرة

٢٤ - **السيد ملرين** (مدير المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك): قال معرباً عن أسف الوكالة العميق وخيبة أملها إزاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تقديم تمويل إضافي إلى الأونروا إن القرار يشير إلى تحول جذري عن مشاركة ذلك البلد في واحدة من أكثر الشراكات المجزية قوة في المجالين الإنساني والإنمائي. وعلى الرغم من الحق السيادي لأي دولة عضو في تخصيص تمويلها الطوعي حسب رغبتها، فإن تجميد مساهمات الولايات المتحدة للوكالة لم يكن متوقعا ولا يتسق مع اتفاق التعاون المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ففي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة قد أقرت بقوة ونزاهة إدارة الأونروا ومعالجة الوكالة لتحدياتها التشغيلية والأمنية والمالية المتعددة. وأبدى رفضه لذلك للنقد الموجه في إعلان الولايات المتحدة الذي وصف مدارس الوكالة ومراكزها الصحية وبرامجها للمساعدة في حالات الطوارئ بأنها معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه. فهذه البرامج ذاتها أسفرت عن واحدة من أنجح عمليات التنمية البشرية في الشرق الأوسط. وقد أشاد المجتمع الدولي والجهات المانحة للأونروا والبلدان المضيفة باستمرار بإنجازات الوكالة ومعاييرها، ووصف البنك الدولي أنشطتها بأنها منفعة عامة عالمية وأثنى عليها لإدارة واحدة من أكثر النظم المدرسية فعالية في المنطقة.

٢٥ - وأضاف أنه منذ قرار الولايات المتحدة غير المتوقع بتجميد ٣٠٠ مليون دولار في التمويل، اتخذت الأونروا تدابير استثنائية ومبتكرة لمعالجة العجز المالي وحققت نتائج ملحوظة من حيث تنويع وتوسيع الشراكات. وأدت تدابير الإدارة الداخلية الاستثنائية إلى زيادة الكفاءة وضبط التكاليف.

٢٦ - وأعرب عن امتنانه البالغ لأكثر من ٢٥ بلدا قدمت مساهماتها السنوية المتوقعة في وقت مبكر من العام لمساعدة الأونروا على مواصلة عملياتها، وللجهات المانحة الثلاثين التي قدمت تبرعات إضافية تزيد قيمتها عن ٢٣٨ مليون دولار لأنشطة الوكالة الأساسية وفي الطوارئ، والتي وقعت اتفاقات جديدة متعددة السنوات مع الأونروا. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على التبرعات السخية التي قدمتها قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت. وأشار إلى أن الدعم المستمر من الدولتين المضيفتين الأردن ودولة فلسطين كان له نفس القدر من الأهمية. وأدت مصر وتركيا أيضا دوين رئيسيين بوصفهما الرئيستين السابقة والحالية للجنة الاستشارية للأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة الأمين العام المستمرة أساسية في تعبئة الدعم للأونروا. فبعد قيامه بتأكيد ثقته في الوكالة، دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى المساهمة في تقديم تمويل إضافي، نظرا إلى أن الأونروا لا تزال في حاجة ماسة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار للفترة المتبقية من العام، وسوف ينفد تمويل جزء كبير من برامجها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٧ - واستطرد قائلا إن المساعدة التي تقدمها الوكالة أمر حاسم في رفاه ملايين اللاجئين الذين يعتمدون عليها ليس فقط في تعليمهم ورعايتهم الصحية الأولية وغذائهم، ولكن أيضاً في نهاية المطاف من أجل كرامتهم وأملهم في المستقبل. ولذلك من الضروري أن تحافظ الوكالة على الخدمات التي تقدمها. وينبغي أن تحدد الدول الأعضاء افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة موعدا مستهدفا للتوصل إلى استجابة جماعية للتحديات التي تواجهها الوكالة.

٢٨ - وقال إن من المؤسف أن قرار الولايات المتحدة بشأن تمويل الأونروا، وهي منظمة إنسانية، يبدو مرتبطًا باعتبارات سياسية. وأضاف أن المبادئ الإنسانية تدعو إلى أن تكون المساعدة قائمة على الحاجة وألا تكون مرتبطة بأجندة سياسية. فليس من مسؤولية الوكالة إيجاد حل سياسي، وينبغي ألا تصبح الأونروا ورقة مساومة في المفاوضات السياسية، وإلا فإن أسس النظم الدولية والإنسانية المتعددة الأطراف ستتقوّض.

٢٩ - وأضاف أن الجمعية العامة عهدت إلى الأونروا بولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنتهم. وذكر أن الوكالة قدمت بشفافية تقارير عن الأنشطة التي اضطلعت بها منذ إنشائها عام ١٩٥٠، وأن الجمعية العامة وافقت على هذه التقارير، ودأبت على تجديد ولاية الأونروا على أساس أعمالها السابقة. وأشار إلى أن الجمعية العامة هي وحدها التي يمكنها تغيير ولاية الوكالة، وحتى تقوم بذلك، ستواصل الأونروا بذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين.

مستجدات تقدمها الدول الأعضاء عن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

٣٠ - **السيد صيقل** (أفغانستان): قال إن بلده استضاف فريق كرة القدم الوطني الفلسطيني في احتفالاته بيوم الاستقلال في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٨. وعقب مباراة ودية بين الفريقين الفلسطيني والأفغاني، التقى أعضاء الفريق الزائر مسؤولي الحكومة الأفغانية وممثلي المجتمع المدني والفنانين. وقد عززت الزيارة العلاقات بين البلدين، وأذكت وعي الأفغان بمحنة الشعب الفلسطيني. وأعرب عن أمله في أن تتاح للفريق الفلسطيني مناسبات أخرى ليكون أعضاؤه سفراء لبلدهم في أفغانستان وأماكن أخرى.

٣١ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنها كانت لحظة فخر لدولة فلسطين أن تشارك في المباراة الودية مع أفغانستان وتحظى بهذا التضامن والصداقة من أشقائها الأفغان الذين تحملوا أيضًا ظلما شديدا. وأضافت أن الفريق الوطني الفلسطيني تأهل للمشاركة في دورة الألعاب الآسيوية في إحدى المرات، وأعربت عن أملها في أن يفعل ذلك مرة أخرى. ومكّن إشراك الفلسطينيين في الأحداث الرياضية الشباب والرياضيين الفلسطينيين من المشاركة مع المجتمع الدولي.

مسائل أخرى

٣٢ - *بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد ويلدمان (فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بإسرائيل- فلسطين) مكانه على طاولة اللجنة.*

٣٣ - **السيد ويلدمان** (أحد رئيسي فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بإسرائيل – فلسطين): قال إن الفريق العامل يتألف من أعضاء من مختلف الكنائس التي كانت تتعاون مع الأمم المتحدة منذ إنشائها، والتي تعمل على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز السلام العادل والدائم في إسرائيل وفلسطين. وكممثلين للكنائس، فإنهم يدركون أهمية القانون الدولي في دعم حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن كنائسهم انشغلت بقضية فلسطين منذ عام ١٩٤٨، عاملةً على تقديم المساعدة الإنسانية على أرض الواقع والدعوة إلى الحق في العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين الأخرى التي يجب التمسك بها.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل في الآونة الأخيرة تشمل يوما للدعوة المسكونية في واشنطن العاصمة لمعالجة القضايا الملحة، بما في ذلك قضية فلسطين، وتجمعا لمعالجة قضية القدس كمدينة مشتركة للأديان الثلاثة وعاصمة لدولتين. وتتضمن المناسبات القادمة مؤتمر ''المسيح عند نقطة التفتيش''، الذي سيبحث كيف يمكن للكنائس أن تتحدى اللاهوت المسيئ للمسيحية الصهيونية التي تبناها بعض الإخوة المسيحيين.

٣٥ - وتطرق إلى الإجراءات التشريعية، فقال إن الكنائس في الولايات المتحدة تصدر إشعارات عمل شهرية تتعلق بقضية فلسطين، وتقوم أيضا بزيارات شهرية للكونغرس. وأشار إلى أن العديد من الإشعارات والإحاطات الإعلامية للكونجرس وغيرها من الأنشطة تركز على حقوق الأطفال الفلسطينيين المحتجزين والمحرومين من الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية وكذلك حرمان الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات. ويعمل الفريق العامل أيضا مع حكومة الولايات المتحدة في محاولة لاستعادة التمويل الإنساني للاجئين الفلسطينيين.

٣٦ - وأشار إلى أن الكنائس في فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بإسرائيل – فلسطين انضمت إلى ائتلاف معارض للتشريعات المناهضة للمقاطعة على مختلف مستويات الحكومة، لأن هذه القوانين تشكل اعتداءً على الأعمال التي تنبع من الضمير وعلى حرية التعبير. ومضى إلى القول إن الفريق كتب أيضا رسائل خطية تشجب التهديدات بهدم خان الأحمر، وتعارض مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وتلفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفض نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس.

٣٧ - وأضاف أن كل طائفة كنسية ترسل بانتظام وفودًا إلى منطقة الشرق الأوسط، بالتعاون الوثيق مع جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالمساءلة المؤسسية، أشار إلى أن الفريق يجتمع بصورة منتظمة كمستثمر ديني مع الشركات العاملة في المستوطنات للاعتراض على مشاركتها وتواطؤها مع الاحتلال العسكري غير القانوني للأراض الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أثنى على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما قامت به من أعمال بشأن قاعدة البيانات المتعلقة بالشركات، وهي أداة حاسمة لحمل الشركات على التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وكانت الكنائس جزءًا من الحملة غير العنيفة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات لسنوات.

٣٩ - وأشار إلى أن مشاركته الشخصية في قضية فلسطين بدأت في أعقاب المذبحة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا في لبنان قبل ٣٦ سنة. وفي أعقاب تلك المذبحة، اتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو إلى مقاطعة إسرائيل وفرض حظر على الأسلحة ضدها. ومن المؤسف أن الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لا تتسم بالعنف لا تزال لها جدارتها، وأن الحظر المفروض على الأسلحة ضروري في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، وينبغي أن يشمل مبيعات الأسلحة من إسرائيل إلى الدول الأعضاء الأخرى.

٤٠ - وأضاف أن اتفاقيات أوسلو التي أبرمت قبل ٢٥ عامًا أوقفت التقدم نحو سلام عادل بدلاً من أن تعجل به، مع استمرار تجريد الفلسطينيين من الممتلكات وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بشكل مطرد في السنوات اللاحقة. وستكون جهود الدعوة التي تبذلها الكنائس ومنظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى جزءًا لا يتجزأ من الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لحماية الحقوق الفلسطينية وتعزيزها. والتأخر الشديد في إحقاق العدالة هو إنكار للعدالة، ولكنه ليس تدميرا لها. ولكي تسود العدالة، لابد من بذل جهد جماعي أكثر تصميماً.

٤١ - *انسحب السيد ويلدمان (فريق المنظمات غير الحكومية العامل لإسرائيل - فلسطين).*

٤٢ - **السيد كيجيلي** (تركيا): قال إن اللجنة تناولت في الأشهر الأخيرة قرار إحدى الدول الأعضاء بنقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك للقانون الدولي؛ وسن قانون ''الدولة القومية'' اليهودية الذي يتجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني؛ ومحاولات إحدى الدول الأعضاء لتشويه سمعة الأونروا وإضعافها، والطعن في وضع اللاجئين الفلسطينيين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عن هذه الجهود المنتظمة التي ترمي إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٤٣ - وأشار إلى أنه بفضل عمل الأونروا، حضر مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين المدرسة هذا الصباح. وقال إن الخدمات التي تقدمها الوكالة حيوية للاستقرار والتنمية الإقليميين ولتحقيق سلام عادل ودائم. وأضاف أن تركيا، بوصفها رئيسة اللجنة الاستشارية للأونروا والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، تفخر بما تقدمه من دعم لعمل الوكالة، الذي يجسد تضامن المجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني المظلوم. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكبر الآن لكفالة استمرار عمل الأونروا. وسيجري تناول هذه المسألة الملحة في اجتماع يشارك وفد بلده في رئاسته خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة. وأعرب عن الأمل في أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المداولات.

٤٤ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إنه بعد انقضاء ٧٠ عاما، تخفق الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تحمل المسؤولية عن إصدار القرار التاريخي بإنشاء دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. فالاجتماعات السنوية بشأن النزاع ما هي إلا تضميد للجرح بدلًا من علاجه. ومع ذلك، فإن جنوب أفريقيا تعرب عن تقديرها للمساهمات السخية المقدمة من فرادى الدول الأعضاء للحفاظ على استمرار الأونروا، ومن ثم أداء المهمة الملقاة على عاتق المنظمة ككل، ألا وهي الإبقاء على أمل فلسطين حرة على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، فإن النتيجة الطبيعية لفلسطين الحرة هي إسرائيل منزوعة السلاح، مما يمكّن كلا البلدين وجيرانهما من السعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لا يعيقها شبح الصراع. وفي حين أن اللجنة كثيراً ما يساء فهمها على أنها لجنة فلسطينية، فإن جهودها الرامية إلى تحرير فلسطين ستكون مفيدة أيضاً لإسرائيل وللمنطقة بأسرها. وفي نهاية المطاف، فإن حرية البلدين مرتبطة ارتباطا لا ينفصم.

٤٥ - ووصف الأحداث التي تشهدها فلسطين بأنها مأساوية. وأضاف أن خطورة هذه الأحداث ينبغي أن تحفز العمل الدولي لمنع تزايد تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. فلا يمكن لشعب مضطهد أن يخضع للقمع إلى أجل غير مسمى؛ وهذا الاضطهاد المطول سيكون له تداعيات كارثية داخل المنطقة وخارجها. ومن ثم، يتحتم على المجتمع الدولي أن يمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من استئناف المفاوضات، مع الفهم الكامل لأن هذا هو الحل الأفضل لكلا الطرفين وللأمن الإقليمي والعالمي عموما. وستظل جنوب أفريقيا، من جانبها، ثابتة في دعمها لعملية السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٤٥